- سعادة النائب تيسير مطر, عضو مجلس الشيوخ, ووكيل لجنة الصناعات بالمجلس, ورئيس حزب ارادة جيل, وامين عام تحالف الاحزاب المصرية

- سعادة السادة رؤساء الاحزاب اعضاء تحالف الاحزاب المصرية

سعادة السادة القيادات و السياسيين اعضاء تحالف الاحزاب السياسة

اتقدم بكل الشكر و التقدير علي تكليفي برئاسة اللجنة الاقتصادية لتحالف الاحزاب المصرية و اتشرف بهذا التكليف في هذه المرحلة الحرجة التي تتزامن مع العديد من التحديات الاقتصادية العالمية و الاقليمية و الدور الاقتصاد المصري لمواجه هذه التحديات و الازمات العالمية وفقا لسياسات بديلة و معالجات فعالة خاصة ان الاقتصاد يمثل امن قومي و حرص الدولة المصرية علي صعود مؤشرها الاقتصادي و التنموي في ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لبناء الجمهورية الجديدة و وضع مصرنا الحبيبة في مصاف الدول الاقتصادية الكبري و تحقيق رؤية 2030 و التنمية المستدامة

و اتقدم بمقترح لرؤية اللجنة الاقتصادية لتحالف الأحزاب المصرية لتقديمها كورقة عمل بعنوان(التحديات.. والحلول) وعرضها علي المؤتمر الاقتصادي مصر 2022

مقدمه المستشار

حسين ابو العطا

رئيس حزب المصريين

رئيس اللجنة الاقتصادية

رؤية تحالف الأحزاب المصرية للمؤتمر الاقتصادي مصر 2022
خارطة طريق.. لاقتصاد اكثر تنافسية
التحديات.. والحلول

التوافق على خارطة الطريق الاقتصادية للدولة خلال الفترات المقبلة، واقتراح سياسات وتدابير واضحة تسهم في زيادة تنافسية ومرونة الاقتصاد المصري

مقدمه المستشار
حسين ابو العطا
رئيس حزب المصريين
رئيس اللجنة الاقتصادية

المقدمة

إن نجاح التنمية يحتاج الى ركائز أساسية مثل الامن والاستقرار ثم مقومات اقتصادية ثابتة وقوية تجعله ينطلق ويستطيع ان يواجه الأزمات ويتخطى التحديات التي تعترض طريق التنمية.

ولقد كان نهجنا في التحالف هو التفكير الإيجابي كوسيلة مواجهة لسياسات اليأس التي يبثها أعداء الوطن كل يوم بالتشكيك في كل وأي شيء والتفكير الإيجابي يستند الي ثقتنا في القيادة السياسية والجدية الحقيقية في تبني ودعم الافكار الجادة ولدينا في ذلك تجارب كثيرة على مدار السنوات الثمانية الأخيرة.

التفكير الايجابي دائما ما يؤتي ثماره فما اسهل التشخيص والتنظير وما أصعب طرح الحلول العملية والاصعب هو التنفيذ والمتابعة.

وليس لدينا شك نحن تحالف الاحزاب المصرية أن الحكومة المصرية علي علم بهذه الاشكاليات و تستمع اليها و تسعي جاهدة الي وضع الحلول الممكنة و ما يتتطلب ذلك من صياغة الحلول الواقعية و الملائمة القابلة للتنفيذ

ونتقدم بهذه الورقة لوضع الرؤي و الحلول على صعيد القضايا الاتية:

- الإصلاح الضريبي
- ادارة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية
- إدارة الدين العام والسيطرة على التضخم.
- تنمية المشروعات الصغيرة

ولا يفوت التحالف أن يثمن مراعاة البعد الاجتماعي الذي يوليه الرئيس السيسي العناية الاولي عبر عدد كبير من المبادرات والقرارات الرئاسية مثل حياة كريمة ونظام التأمين الصحي الشامل ومبادرات دعم العمالة الغير منتظمة خلال جائحة كورونا، ورغم ان هذه القرارات بالحسابات الاقتصادية ودراسات الجدوى تبدو صعبة الا انها بالحسابات الاجتماعية والتأثير الإنساني والبشري تحقق أرباح هائلة ستنعكس بالضرورة على الاقتصاد المصري قريباً.

وتلبية لدعوة السيد الرئيس حرص تحالف الاحزاب السياسية المصرية على المشاركة والتقدم بورقة عمل تشمل رؤية التحالف في المشكلات والصناعية والزراعية والحلول المقترحة.

الرؤية والتوصيات:

تستهدف السياسات الاقتصادية بصفة عامة تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة والتضخم، وقد وضعت مصر استراتيجية ٢٠٣٠ كرؤية وطريق الي الوصول الي **"التنمية المستدامة واقتصاد سوق منضبطا يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادرا على تحقيق نمو احتوائى مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع"**

الا ان الأمور لا تسير بهذه البساطة فقد يحدث أزمات طارئة مثل جائحة كورونا او حرب أوكرانيا وما تبعها من ارتفاع أسعار الطاقة في حرب اقتصادية لا لمصر فيها ناقة ولا جمل ولكنها تأثرت بها، كذلك فأن

وتنقسم التوصيات الي التوصيات العامة التي تنعكس بشكل عام على الأداء الاقتصادي ككل مثل الضرائب والجمارك وتوفير الأراضي الصناعية والتقنين العقاري والاقتصاد غيري النقدي والشمول المالي وصيانة البنية الأساسية وخدمات الشحن والنقل والتخزين وقانون العمل
وهناك التوصيات الخاصة ببعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة او الطاقة او الصناعات المعدنية او غيرها.

التوصيات العامة:

بشكل عام يمكن ملاحظة ان مشكلة الاقتصاد في مصر في الأساس ليست في التشريعات فقد شهد عصر الرئيس السيسي ثورة تشريعية في النواحي الاقتصادية شملت اصدار عدد من القوانين مثل قانون الاستثمار الجديد الصادر في ٢٠١٧ وكذلك قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، كذلك صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصري الجديد، وعدد كبير من القوانين والتعديلات والقرارات التي تؤكد حرص القيادة على الاهتمام بالاقتصاد.

الا انه بالمقابل فأن أغلب المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي والتوسع في التصنيع هي معوقات بيروقراطية او ناتجة عن صعوبة في تطبيق القانون نتيجة لأسباب مختلفة،

وفي هذا الإطار فأن التحالف قد أتطلع بتأني على ملاحظات مجتمع الاعمال وعلى ما تطرحه الحكومة كذلك وبناء عليه فهو يقدم الملاحظات والمقترحات التالية املاً في ان تكون مساهمة إيجابية في خارطة الطريق المقترحة

وسنعرض لبعض هذه المشاكل على النحو التالي:

١-الضرائب:

تشكل الضرائب عبئاً كبيراً على المستثمر والتاجر، حيث تؤدي الى ارتفاع السعر الذي يصبح في معظم الأحيان غير تنافسي. ومن اهم المشكلات والصعوبات التي تواجه مجتمع الاعمال ما يلي :

المشكلة: غموض القانون واللائحة التنفيذية مما أدي الي الاجتهاد والاختلافات في التفسير داخل المصلحة في كل التعاملات وكانت أهم الاختلافات في المعايير والتطبيق تخص صناعات متخصصة تخص الصناعات الغذائية، صناعة المنظفات، صناعة الدواء، صناعة مستحضرات التجميل، ولب الورق وعدد من الصناعات والأنشطة التجارية الأخرى.

التوصية المقترحة:

- أهمية وضوح القوانين واللوائح والتعليمات الضريبية وتبسيطها من أجل تخفيض السلطة التقديرية للعاملين بالإدارة الضريبية .
- تشكيل لجنة مصغرة بعضوية رئيس مصلحة الضرائب ورئيس مصلحة الجمارك ونائب عن وزير المالية، وعضوية رئيس اتحاد الصناعات أو من ينوب عنه وممثلين عن الغرف الصناعية وممثل عن الغرف التجارية وعن الشعب ورئيس لجنة الخطة الموازنة في البرلمان او من ينوب عنه. ومهمة هذه اللجنة هي مناقشة العقبات الإجرائية والقانونية التي تواجه المستثمرين الصناعيين في الضرائب والجمارك والتوصل الى حلول وقرارات عملية لها تأثير سريع على أرض الواقع.

المشكلة: التقدير الجزافي

- استمرار العمل بنظام التقدير الجزافي للضرائب وعدم الاعتداد بالميزانيات والإقرارات المقدمة .
- تأخر الفحص الضريبي لعدة سنوات قد تصل الى 10 و15 سنة مما يترتب عليه تحميل الشركات أعباء مالية إضافية تتمثل في مقابل التأخير وضريبة إضافية تفوق الضريبة الأصلية .
- تقوم المأموريات بإصدار نماذج تقديرية لقطع التقادم دون الالتفات نهائيا الي الإقرارات المقدمة من الشركات وقد تفوق الضرائب حجم المبيعات نفسها ويلزم الأمر إجراءات معقدة لإعادة الفحص الضريبي الذي يكون مر عليه أكثر من خمس سنوات فعلا.
- قيام المأمور عند الفحص بإهدار الدفاتر والمستندات، وفى هذا الأمر لابد من قيام المأمور الفاحص الذي يدعى بوجود مخالفة اثبات هذه المخالفة بنفسه والتفرقة بين التهرب الضريبي والمخالفة البشرية.
- عدم الترابط بين كافة شعب المأمورية "شعبة الفحص التجاري – كسب العمل – الدمغة – خصم المنبع" مما يؤدي الي إهدار وقت الممول والمأمورية على حد سواء حيث يتم تجهيز أكثر من ملف للفحص مع

أكثر من مأمور بنفس المستندات تقريباً وأحياناً في وقت واحد. والمطلوب توحيد الفحص لعدم إهدار وقت المأمورية والممول.

- تعنت المأمورية في الفحص الضريبي للملفات التي لا ينتج عنها حصيلة للمأمورية دون النظر الي التزام الممول بتقديم كافة المستندات الضريبة المؤيدة لإقراره وتعنت المأمورية تأخير الملف لعدم جدواه من وجهة نظرها .
- الحجز الإداري على كافة اموال الشركة بدلاً من ان يتم الحجز على ما يساوى قيمة الضريبة فقط مما يؤثر على التعاملات اليومية للمصانع والشركات لحين رفع الحجز دون استنفاذ الطرق الودية.

التوصية المقترحة:

- الغاء ما يسمى بالتقدير الضريبي (الجزافي)، فيجب تطبيق القانون فيما يخص الاعتداد بالإقرار الضريبي ويتم عمل فحص عشوائي للمستندات المقدمة وإذا ثبت خلاف ما هو في الإقرار يتم إعادة التقييم .
- التزام سلطات الضرائب باعتماد الميزانيات المقدمة المعتمدة والتي مر عليها خمس سنوات اعتماداً نهائياً لحل المنازعات الضريبية وتحصيل الضريبة بشكل أسرع.

المشكلة: ضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية

فرض ضريبة قيمة مضافة على السلع الرأسمالية يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية .

عدم تمكن الشركات المصدرة من استرداد ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج من خامات ومستلزمات استخدمت في منتجات تم تصديرها لمدة طويلة قد تستغرق سنوات، ويسقط استردادها بعد عامين

التوصية المقترحة:

- إلغاء ضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية التي تدخل في العملية الإنتاجية .
- يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه الافراج المؤقت لمدة ثلاثة أشهر وذلك على الرسائل الواردة للعملية الانتاجية أو ممارسة النشاط وذلك وفقا للضمانات التي تراها مصلحة الجمارك مناسبة لحين موافاة صاحب الشأن المصلحة بالمستندات اللازمة لبحث الاعفاء خلال المدة المذكورة أو سداد الضريبة المستحقة وكذا الضريبة الاضافية .
- تيسير إجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة للشركات المصدرة وسرعة سداد المبالغ المستحقة للشركات قبل مرور فترة العامين لكيلا تضيع على الشركات أموال تحتاجها في عمليات الإنتاج والتصدير.

٢- إدارة المرافق العامة:

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١ أصدر الرئيس السيسي التعديلات التي اقرها البرلمان على قانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وتبعته بعد شهور وثيقة الحكومة لإدارة أصول الدولة والتي تحدد التخارج الكامل من بعض القطاعات وهي قفزات قوية نحو مساحة أوسع للقطاع الخاص:

التوصية المقترحة:

- التوسع في مشاركة القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة وهو شكل من أشكال فصل الإدارة عن الملكية عبر الاسناد الكامل للقطاع الخاص

في عملية الإدارة في إطار سياسات تضعها الدولة بحيث يمكن تقليل الانفاق العام بفاعلية مع استمرار الملكية للدولة.

- ربط المرتبات والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في المرفق العام بالأداء وبتقييم المواطنين.
- الإسراع في طرح شركات المرافق العامة في البورصة.

٣- إدارة الدين العام والسيطرة علي التضخم :

لا شك لدي التحالف ان التضخم هو الحرب الأصعب للدولة للمصرية في هذه المرحلة وتكاد تتساوي مع حربها ضد الإرهاب، فأية إنجازات يستطيع التضخم ابتلاعها ولا يشعر المواطن بها لأن لا شيء أسوأ علي الطبقة الوسطي وعلي المواطنين عموما من الغلاء، وان تقل قيمة النقود في يده و مدخراته، ورغم جهود الدولة في هذا السياق والتي يوليها الرئيس الأولوية فأنه مازال هناك كثير من الإجراءات التي تحتاجها الحكومة لمواجهة هذا الوحش.

التوصية المقترحة:

- يُلزم محافظ البنك المركزي بإلقاء بيانه الدوري على البرلمان مرة واحدة سنويا على الأقل لشرح ملامح ومستهدفات سياسته النقدية عن الفترة القادمة.
- ألا يكون استهداف سعر الصرف هو هدف المركزي الأول ويجب ربط الجنيه المصري بسلة عملات مرجحة وزنا بعملات شركائنا التجاريين تجعل عملتنا حرة فعلا مع تعويم مدار يأخذ في الاعتبار العرض والطلب وفرق التضخم فيعطى الجنيه قيمته الحقيقية ويحافظ على ميزتنا التنافسية في التجارة والصناعة والسياحة بدلا من ربطه بالدولار وحده بالإضافة إلى ذلك يجب إعادة النظر فى تشكيل ومراقبة فنية فعالة للجنة

التي تحدد مكونات الاحتياطي النقدي وبحيث لا تقع فى خطأ فني غير مبرر.

- ان يتم وضع سقف للاقتراض الخارجي لا يتم الاقتراض بعده الي بموافقة البرلمان.
- ان تستمر الدولة في الدعم لغير القادرين مهما كانت التكلفة الاقتصادية وذلك حفاظاً علي السلم الاجتماعي مع التكامل بين سياسات الدعم والإصلاحات الضريبية المقترحة من التحالف بحيث يكون السوق وحركته هي أسلوب المواجهة الفاعلة لحالة التضخم.

٤- المشروعات الصغيرة:

وهنا يجب ان يشيد التحالف كذلك بمبادرة السيد الرئيس للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي اطلقها الرئيس وخصص لها خلال العامين 2021 – 2022 117 مليار جنيه من محفظة قروض البنوك في مصر عبر الفائدة المخفضة التي اطلقها البنك المركزي لإقراض تلك المشروعات والزم بها البنوك.

وقد تابع التحالف هذه المبادرة منذ اطلاقها ويري ان مازال هناك حاجة ماسة الي تعزيز هذه المبادرة ببعض الأعمال الجانبية والمكملة علي النحو التالي

التوصية المقترحة:

- بناء ودعم قواعد وتحليل البيانات الضخمة او ما يعرف ب Big Data حيث انها تسهل عملية الاستثمار والتمويل بشكل كبير وتعزز قدرة المشروعات الخاصة علي التواصل مع بعضها وتسويق منتجاتها والتصدير.
- البحث في أساليب مبتكرة لتقديه حوافز الي هذه المشروعات بالتركيز علي قطاعات معينة فيما يعرف بالقاطرة الاقتصادية التي تسحب ورائها قطاعات اخري واهمها قطاع النقل وقطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية وقطاع التسويق بهدف التصدير.
- كما يري التحالف ويشدد علي أهمية ادماج مادة مثل ريادة الاعمال في المنهج التعليمي للثانوي العام والتجاري والفني.
- كا يري التحالف إعادة صياغة دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقا لخطة الدولة في المرحلة الحالية والتحديات التي تواجهها.و

ثانيا : التوصيات الخاصة

الصناعة :

وقد اطلع التحالف عبر ⟸ لجان الخبراء علي استراتيجية وزارة الصناعة لتعزيز الصناعية والتجارة الخارجية .

ونستخلص فيما يلي بعض الرؤى التي من شأنها دفع عملية الصناعة إلى الأمام.

1 -تفعيل المجموعة الوزارية الاقتصادية والسماح لها بضم عدد كبير من اهل الخبرة والعلماء وتشمل جميع التخصصات حيث لاحظ التحالف انها لا تجتمع بانتظام وهو ما يفسر التأخر في تنفيذ بعض التوجيهات الرئاسية حتي التي وردت في الاستراتيجية.

(التخطيط الإداري والمالية ودراسات الجدوى والتسويق والصناعة والهندسة والنقل والشحن) وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة رئيس الجمهورية مباشرة ويجتمع بها دوريا ويشرف عليها ويتابع أعمالها ويصدر القرارات المنظمة لعملها.

2 -تتولي هذه اللجنة تحديث الخريطة الاستثمارية لمصر www.investinegypt.gov.eg.

3 -يجب دعم وتعميم الفكر الصناعي في المجتمع ولو بالدعاية والإعلان والمؤتمرات حتى نجذب انتباه الجميع إلى أهمية الصناعة وعودة ثقة المواطن من جديد.

4 - إلغاء التعددية في الاختصاصات المتعلقة بإصدار التراخيص وتوحيد الجهة المختصة بإصدار تراخيص التشغيل من خلال تفعيل حقيقي لنظام الشباك للواحد.

5 - إصدار حوافز استثمارية للمشروعات المقامة بالصعيد والأقاليم النائية وسيناء.

الزراعة:

أولي الرئيس السيسي ملف الأمن الغذائي أولوية منذ توليه الحكم ونجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الهامة وتنويع مصادر الاستيراد في سلع اخري بحيث يتحرر القرار المصري من المساومات السياسية.
وتعمل الدولة على علاج الفجوة التي تتركز في المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة عبر التوسع في المشروعات وزيادة الرقعة الزراعية وتحسين الأصناف وإضافة أصناف عالية الإنتاج والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

- إعادة هيكلة وزارة الزراعة.
- الإسراع بإصدار قانون حماية الموارد الإحيائية .
- تكويد المزار ع واعتمادها للتصدير والسوق المحلي.
- التوسع في إنشاء معامل متخصصة لمتبقيات المبيدات.
- تطوير التعليم الفني الزراعي وتحفيز الطلبة للانضمام له.

المشكلة: خصوبة التربة

التوصية المقترحة:

العمل بنظام الدورات الزراعية لتلافي مشكلات عديدة منها خصوبة التربة وعدم تعرضها لأي تأثير بيولوجي وعدم إضرار المحاصيل بعضها البعض.

تفتيت الحيازات الزراعية

التوصية المقترحة:

- أدى تفتيت الحيازات الزراعية الى صغر حجم المساحات أدت إلى ارتفاع تكاليف الخدمة ويري الحزب انه العمل على تشجيع الحائزين الزراعيين لتبني الأسلوب الملائم لتجميع الحيازات الزراعية (الصغيرة والقزمية) واستخدامها وتعريفهم بمزايا الإنتاج في المزارع الكبيرة من حيث وفورات السعة وتدنية التكاليف الإنتاجية لوحدة

الإنتاج واستخدام التكنولوجيا على نطاق واسع في الإنتاج مما يمكنهم من الحصول علي أعلي عائد من وحدة المساحة.

- يري التحالف انه يمكن عبر التكنولوجيا الحديثة يمكن ادماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاد عبر تشجيع تسويق منتجاتهم.
- يري التحالف كذلك ضرورة رفع الضرائب علي المساحات الصغيرة التي تنشأ في المستقبل بغير طريق الميراث، بحيث لا يشجع علي بيع الأراضي او تفتيتها.
-

التنمية التكنولوجية:

مازال نصيب مصر من انتاج تكنولوجيا المعلومات متواضع حيث يمثل ١٨ مليار جنيه سنويا وهو اقل من نصف المئة من الناتج القومي وهو رقم متواضع جدا وخصوصا وانه قطاع تشغيلي كبير وتتمتع فيه مصر بميزة تنافسية عبر وجود كوادر شابة ومبرمجين وقد استمع التحالف اليهم ويري ان الدولة يجب ان تقدم الدعم اللازم لهم وان تضع الحكومة الأولوية لأفكار شباب المبرمجين في تنفيذها لأي مشروع قبل الاعتماد علي شركات دولية تخصم من فرص هؤلاء الشباب او توظفهم من الباطن بشروط غير عادلة.

وقد عملت الدولة المصرية علي وضع العديد من الخطط الفعالة للتعامل مع الازمة الاقتصادية العالمية و منها

- تمكين القطاع الخاص :
  1. إصـــدار وثيقـــة سياســة ملكية الدولة
  2. تعزيـــز مبـــادئ الحيـــاد التنافسي
  3. إطـــلاق برنـامـــج سنـــوي لتسييل الأصول
  4. تهيئـة منـاخ أعمـال داعـم لتعميـــق مشـــاركة القطاع الخاص
- دعم وتوطين الصناعة لتمكين القطاع الخاص وزيادة الصادرات :
  1. إطـــلاق برنـامـــج طمـــوح لرفعـــه معـــدلات النمـــو والتشغيل
  2. إطـــلاق الاستـراتيجـيـــة الوطنية للصناعة المصرية
  3. وضـــع خطـــة حوافـــز للقطاعـــات المستهدفـــة لتعميق الصناعة المحلية
  4. التوســـع فـــي إنـــشـــاء المحمعات الصناعية
  5. توطـين صناعـة السيـارات
- خفض الدين العام والترشيد الدولاري :
  1. رؤيـة موحـدة بشـأن ملـف الدين وتنظيم الاقتراض
  2. وضـــع تصـــور متكامـــل لضمـان تدفقاتـن العملـة الصعبـة وســد الفجـــوة الدولارية
- تنشيط البورصة والطروحات :
  1. اسـتراتيجية تنشيط سوق المال
  2. تطويـــر محـدث لبرنامـج الطروحات
- الحماية الاجتماعية :
  1. توسـيع قاعدة المستفيدين مـــن برامـــج الحمـــايـة الاجتماعية
  2. إعداد حزمـــة ححمايـة اجتماعية استثنائية

دور رجال الاعمال للتنمية الاقتصادية

تأتي اهمية رجال الاعمال في هذه المرحلة الهامة لتعظيم دور القطاع الخاص و مساندة الدولة المصرية في هذه المرحلة التنموية و تحملهم المسؤلية المجتمعية لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية بالعمل علي المشروعات الكبري في المجال الصناعي و الزراعي و التطوير الدائم و المستمر في مجال الطاقة و التقنية و العمل علي زيادة ريادة الاعمال لما يملكونه من قدرات مالية عالية و خبرات متعددة و متنوعة يستوجب استثمارها و تطويعها لخدمة الدولة المصرية و النهوض بالمواطن الي مستويات اجتماعية مستحقة و تحقيق التنمية المستدامة بالشكل الصحيح.

مع خالص تحياتي
حسين ايوالعطا
رئيس حزب المصريين